

# صنع التاريخ في الصين

د. محمد عبد العزيز ربيع

حين ننظر العين إلى الأشياء تلتقط من الصور ما يروق لها أو يستثيرها، ثم تقوم بارسالها على الفور إلى العقل، وهناك يقوم العقل بتجميع ما يصله من صور وتشكيلها على شكل شريط سينمائي صامت، يساعده على إدراك عملية تطور الأشياء التي سجلتها عدسة العين، لكن دون أن يفهم سبب التطور أو يحدد طبيعة القوى التي تقف خلفه. أما الأذن فتلتقط الكلمات التي تصلها من أفواه الآخرين ومن أجهزة الإعلام، وترسلها مباشرة إلى العقل على شكل جمل متناثرة قلما تكون مترابطة بسبب تنوع مصادرها وأحيانا تناقض مضامينها. وهناك يقوم العقل بتجميع تلك الجمل والكلمات وتنسيقها وربطها بالصور التي تجمعت لديه وتحليلها واستنباط نتائج يرسمها على شكل خارطة ذهنية تضع الأشياء في أطرها السليمة. إذ بينما تحكي الصور قصة التطور الذي يعيشه الواقع الحياتي.. من أين بدأ وأين وصل وفي أي اتجاه يسير، تحكي الكلمات قصة الفكر الذي يقف خلف الفعل ويشرح سبب القرار المتعلق به. وهذا يجعل بالإمكان تخيل الخطوة التالية، وما يُحتمل أن تكون عليه صورة المستقبل في المستقبل.

تحاول هذه الورقة رسم خارطة لتوجهات الصين السياسية والاقتصادية والثقافية بناء على زيارة قامت بها مجموعة من المفكرين والمثقفين العرب للصين تحت رعاية منتدى الفكر العربي في أواخر شهر أيلول (سبتمبر) 2010، وذلك بهدف إجراء حوار مع مجموعة مماثلة من المفكرين والمثقفين الصينيين. ولقد شرفني منتدى الفكر العربي باختيارني عضوا في الوفد الذي شارك في ذلك الحوار. ويسعدني القول بأن الزيارة منحني فرصة نادرة للتعرف على بعض الأماكن التاريخية في الصين، والاطلاع على بعض ما حققه الصينيون من تقدم صناعي وتنمية مجتمعية ونهضة عمرانية، وسماع وجهات نظر مجموعة من صناع القرار فيها، ومحاورتهم بشكل علمي لم تتدخل فيه مصالح شخصية. ولقد أشارت التعليقات المتعددة التي صدرت عن كلا الجانبين إلى أن اللقاء أتاح المجال لحوار صريح، وساعد كل طرف على التعرف على وجهات نظر وآراء الطرف الآخر. لكن الحوار، وبالرغم من أهميته، لم يغوص في أعماق البحر الفكري الصيني الواسع، وبالتالي لم يستطع تحديد مواقف الصين الحقيقية من العديد من القضايا الدولية والإقليمية التي كانت تشغل بال الوفد العربي ولا تزال. ويعود السبب في ذلك إلى صعوبة الحوار مع أية مجموعة تتمسك بفكرة إيديولوجية بغض النظر عن طبيعة الإيديولوجية المعنية، سواء كانت دينية أو قومية أو ماركسية، أو غير ذلك. فالإيديولوجي لا يتحاور عادة مع الآخر بهدف سماع وجهة نظره والتفكير فيما قد

تحمله من نقد بناء، وما قد تركز عليه من منطق، بل بهدف شرح موقفه، ومحاولة إقناع الآخر بوجهة نظره، والدفاع عن فلسفة حياته وتبرير أخطائها.. لا غير.

## محطات الزيارة

كانت مدينة شانغهاي هي نقطة البداية بالنسبة لرحلتنا في الصين، حيث قمنا هناك بزيارة الجناح الصيني في المعرض الدولي وأجنحة عدة دول عربية. ولقد كانت الترتيبات الصينية في غاية الدقة من حيث التنظيم وترتيب المواعيد والإلتزام بها، إذ بينما كان على الزوار العاديين الوقوف ساعات أمام بعض الأجنحة مثل الجناح السعودي بسبب الإقبال الشعبي الشديد، لم نقف دقيقة واحدة أمام الأجنحة التي زرناها، بل قام مدراء تلك الأجنحة باستقبالنا على الباب والترحيب بنا ومعاملتنا معاملة خاصة. ومما أسعدنا في جناح فلسطين المتواضع جدا رؤية بعض الشابات والشباب الصينيين يقفون أمام صورة الرئيس الراحل ياسر عرفات لأخذ صور تذكارية، وأيديهم مرفوعة ترسم علامة النصر.

بعد القيام بزيارة المعرض الدولي، سافرنا مباشرة إلى مدينة إيوو التي تبعد حوالي 300 كلم عن شنغهاي، تلك المدينة التي اكتسبت لقب "مدينة الجوارب" بسبب قيامها بتصنيع معظم ما يستهلك العالم من جوارب. وهناك قمنا بزيارة معارض مصنع كبير ينتج من الجوارب وملابس النساء الداخلية وملابس الأطفال نصف مليون قطعة يوميا. وبعد قضاء حوالي نصف ساعة في معرض الجوارب، أخذنا المرافقون لسوق المدينة الذي يعتبر أكبر سوق حر في العالم.. مبنى ضخم يحتوي على 15 ألف معرض تجاري، مما يجعل زيارة كافة تلك المعارض تحتاج لنصف عام على افتراض قضاء 30 دقيقة في كل معرض. لكننا لم نقص في ذلك السوق سوى 45 دقيقة تقريبا بسبب ارتباط مسبق مع نائب رئيس مدير المنطقة الذي دعانا لحفلة غداء في الفندق. وخلال كلمة قصيرة أطلعنا المسئول الصيني على ما يقومون به من نشاطات اقتصادية تصنيعية وعمرانية، وتصميم الإدارة على تحويل المدينة إلى مركز تجاري عالمي يضاها دبي، كما أخبرنا بأنه يتواجد في تلك المنطقة حوالي 5 إلى 6 آلاف عربي يعملون في التجارة. وبعد تناول الغداء، سارعنا بالسفر إلى بيكين العاصمة حيث وصلناها في حوالي منتصف الليل. ومما لاحظناه خلال زيارة شنغهاي وإيوو، اهتمام الصينيين غير العادي باطلاعنا على ما حققوه من تقدم اقتصادي وعمراني وما يتطلعون لتحقيقه من طموحات في تلك المجالات. وفي بيكين بدأنا حوارنا المنتظر في صباح اليوم التالي مع زملاء صينيين يشاركون في صنع القرار السياسي والاقتصادي في البلاد.. كان "مركز الصين للدراسات الدولية" التابع لوزارة الخارجية هو الجهة التي استضافتنا وقامت بتحمل نفقات إقامتنا وتنقلاتنا داخل الصين.

## التوجهات السياسية والاستراتيجية

كان واضحاً منذ بداية الحوار أن الصين تشعر بثقة كبيرة بالنفس، وتنطلق من فلسفة سياسية تضع مصلحة الصين الذاتية فوق كل شيء، وأنها ترفع شعار "اشتراكية بخصائص صينية" كحزمة أفكار وخطة عمل لنظام مميز في إدارة الحكم والاقتصاد والعلاقات الدولية والتنمية المجتمعية. ويمكن القول أن تلك الخطة تقوم على ثمانية مبادئ أساسية تشكل في مجموعها استراتيجية متكاملة تشمل كافة المجالات الحيوية:

1. ضمان حدوث التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الاستقرار السياسي.
2. إعطاء الأولوية لمتطلبات بناء الدولة وتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة.
3. التأكيد على مركزية الحكم والقيادة الجماعية والتكتم على القرارات والخلافات الداخلية.
4. التركيز على هيئة السلطة وإعطاء الأولوية لحرية الأمة وأمنها على حرية الفرد وأمنه.
5. إخضاع السياسة للاقتصاد، وإخضاع المبادئ للمصالح.
6. عدم الخوض في قضايا دولية لا تؤثر مباشرة على أمن الصين ومصالحها الاقتصادية.
7. تجنب الدخول في نزاع سياسي أو اقتصادي مع أمريكا، على الأقل في المرحلة الراهنة.
8. تبني مبدأ "إدارة الصراع وليس حله".

اكتشف الفريق العربي منذ بدء الحوار عمق الهوة التي تفصل الموقف العربي عن الموقف الصيني فيما يتعلق بدور الصين الممكن والمحتمل على الساحة الدولية. إن اهتمام العرب بقضايا فلسطين والعراق والأمن الإقليمي لم يُقابل باهتمام مماثل من جانب الطرف الصيني. ويمكن القول إن الفريق العربي خرج بقناعة بأن الصين غير معنية كثيراً بتلك القضايا في المرحلة الراهنة، وربما لن تكون معنية بها في المستقبل القريب بالقدر الذي يرغبه العرب، ويعتقد البعض أن الظروف الدولية ومكانة الصين كقوة كبرى تحتمه. وعلى سبيل المثال، بالرغم من الضغوط العربية على الطرف الصيني لإعلان موقف مؤيد للموقف العربي حيال قضية القدس، إلا إن الصينيين تمسكوا بموقفهم المعلن والذي يدعو لإنسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية. وهذا يعني أن موقف الصين الذي تميز بتأييده شبه المطلق لتطلعات الشعب الفلسطيني لعقود أصبح اليوم محايداً بالمعنى الغربي، أي منسجماً مع موقف أمريكا وإسرائيل الذي يُخضع القدس والمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية للمساومات. وضمن التوجه العربي للضغط على الصين وحثها على القيام بدور أكبر على الساحة الدولية، حاول السفير عبد الله بشارة

مندوب الكويت الأسبق لدى هيئة الأمم المتحدة تذكير الصين بأنها من أكبر الدول المستوردة للنفط، وأن عليها أن تشارك في حماية مصادره وضمان أمن منطقة الخليج العربي، لكن دون فائدة.

قامت أمريكا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بفرض نظام على العالم سمح لها بالهيمنة على الكثير من الدول والشعوب، وأتاح لها المجال بعد انتهاء الحرب الباردة لنشر فكرة العولمة وتمكينها من التوسع لتشمل الاقتصاد والثقافة وحرية التجارة. لكن كان على أمريكا في المقابل أن تدفع تكاليف إقامة ذلك النظام وإدارته من النواحي المالية وحمائته عسكريا. وكما يشير التاريخ، تسببت نظم الهيمنة في الماضي في إلحاق أضرار بكل دولة مهيمنة بسبب ارتفاع تكاليف النظام الذي أقامته وفرضته على الغير، وسمح في الوقت ذاته لبعض الدول المنافسة باستغلال ما وفره النظام من استقرار لتحقيق أهداف اقتصادية واستراتيجية على حساب الدولة المهيمنة دون دفع جزء من تكاليف النظام القائم. واعتقد أن الصين تحاول اليوم تحقيق الاستفادة القصوى من نظام الهيمنة الأمريكي وما يوفره من عولمة اقتصادية لبناء اقتصادها بالسرعة الممكنة لتغدو دولة عظمى. لكن الصين تهمل الجانب الثقافي بالرغم من أن الثقافة لا تقل أهمية عن الاقتصاد، وذلك بسبب ما لها من تأثير على طرق تفكير الشعوب وتوجهاتها ومواقفها من الغير.

وهذا يعني أنه ليس لدى الصين الآن استعداد لاتخاذ مواقف تجاه قضايا دولية وإنسانية لا تمس مصالحها الاقتصادية والأمنية بشكل مباشر. وحيث أن الصين تستفيد من علاقتها بإسرائيل التي تقوم بسرقة الكثير من الأسرار التكنولوجية العسكرية الأمريكية وبيعها للصين، فإن القيادة الصينية رأت على ما يبدو أن مصلحتها تُملي عليها اتخاذ موقف من القضية الفلسطينية يساوي بين إسرائيل والعرب. ولذلك يقول المسئولون الصينيون إن الدعوة لانسحاب القوات الإسرائيلية لحدود 1967 وإقامة دولة فلسطينية يشمل ضمنا الدعوة لانسحاب إسرائيل من القدس الشرقية، وبالتالي ليس هناك داعي للتعامل مع قضية القدس بشكل مستقل. ولقد وجدت الصين في قرارات هيئة الأمم المتحدة وعملية التفاوض غطاء كافيا لاتخاذ موقف شبه مؤيد لوجهة النظر العربية وغير متناقض مع وجهة النظر الإسرائيلية. وعلى سبيل المثال، يقول الصينيون إن الرباعية الدولية (أمريكا والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) لم تدعو الصين للمشاركة في عضويتها، وبالتالي فإن الموقف الحالي هو أقصى ما يستطيعون القيام به. وبشكل أدق، يبدو الموقف الحالي هو أقصى ما ترغب الصين القيام به، على الأقل في المرحلة الراهنة.

قد يبدو هذا الموقف منسجما مع نفسه وطموحات الصين التي تقتصر على الاقتصاد دون غيره، لكنني لا اعتقد بأن أمريكا أو إسرائيل ستسمح للصين بالتوقف عن هذا الحد. إن أمريكا تضغط اليوم على الصين بشكل كبير كي تقوم بتعديل سياستها المالية ورفع قيمة عملتها الوطنية على أمل أن يساهم ذلك في تعديل

الميزان التجاري بين البلدين. كما أن إسرائيل، وكما عرفها العالم القريب منها والبعيد عنها، لن تكفي بموقف محايد، بل ستضغط للحصول على المزيد من التأييد حين تشعر بأن حاجة الصين لما لديها من تكنولوجيا عسكرية أصبحت ملحة. كان السيد ين جانج أحد المفكرين الصينيين الذين سمحت لي الظروف بالتحدث معهم عن قرب، وحين سألته عن خلفيته الدراسية ونشاطاته العلمية اكتشفت أنه قضى سنة في القدس بدعوة من معهد إسرائيلي كانت على ما يبدو كافية لإقناعه بوجهة النظر الصهيونية. السيد جانج عضو في أكاديمية الصين للعلوم الاجتماعية، وأستاذ في معهد دراسات غرب آسيا وأفريقيا، ونائب رئيس الجمعية الصينية لدراسات الشرق الأوسط.

## التوجهات الاقتصادية

تشير السياسة الاقتصادية الصينية والحقائق على الأرض إلى أن الصين تسير على خطى الدول الآسيوية التي سبقتها على مضمار التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي، وذلك بالعمل الدؤوب على بناء "دولة تجارية" وليس دولة قومية تقليدية كتلك التي عرفها المجتمع الدولي على مدى القرون الثلاثة الأخيرة. فالقيادة الصينية تعمل على تحويل الصين إلى إمبراطورية اقتصادية تهتم بعمليات الإنتاج الصناعي والتطوير التكنولوجي وتسويق بضائعها في الأسواق العالمية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح دون اهتمام حقيقي ببناء جسور تواصل ثقافية مع الشعوب التي تتعامل معها. وهذه هي السياسة التي اتبعتها اليابان وسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية وغيرها من دول آسيوية. إن قيام تلك الدول بإهمال ضرورات التعرف على ثقافات الشعوب الأخرى وبناء جسور مع مثقفيها وشعوبها، والتعاطف معها وتأييد قضاياها العادلة ومساعدتها ماليا وتكنولوجيا أدى إلى فشل الدولة التجارية عامة في كسب أصدقاء لها في العالم. إن مما لا شك فيه أن اليابان حققت تقدما صناعيا وتكنولوجيا وعلميا واقتصاديا مكثها من غزو الأسواق العالمية. لكن ابتعاد هذه الدولة عن إقامة علاقات ثقافية مع شركائها التجاريين جعل من السهل قيام أولئك الشركاء بشراء احتجاجاتهم من دول منافسة تتمتع بنفس المزايا الاقتصادية، كما يحدث اليوم مع الصين. نتيجة لذلك، ليس بإمكان اليابان أو غيرها من دول تجارية الإدعاء بأن لها شعب صديق في الشرق أو في الغرب، في آسيا أو في أوروبا، في أمريكا الشمالية أو الجنوبية أو أفريقيا.

وحيث أن سياسة تجارية كهذه ليست من صفات الدول العظمى ولا تخدم مصالحها على المدى الطويل، فإن من شبه المؤكد أن تحاول الصين الجمع بين مصالح الدولة التجارية ووظائف الدولة القومية. وهذا يعني أن الصين ستواصل مد نفوذها إلى أماكن عدة من العالم سعيا وراء الموارد الطبيعية والأسواق التجارية، وبناء موانئ وقواعد شبه عسكرية لتأمين تلك المصالح وحمايتها. أما اليوم، فإن الصين ترى أن

مجالاتها الأمني يقتصر على منطقة الجوار إلى حد كبير، بينما يمتد مجالها الاقتصادي الحيوي ليشمل كل أنحاء العالم، بدءا بالدول التي تستحوذ على موارد طبيعية وأراضي زراعية وفرص استثمارية مثل دول القارة الإفريقية. ويمكن القول أن سياسة الصين الاقتصادية تركز على عدة مبادئ أساسية، أهمها:

1. التوسع في الاستثمارات الخارجية بهدف تأمين احتياجاتها المتزايدة من المواد الخام والطاقة والمنتجات الزراعية والأسواق التجارية، واستخدام ما لديها من فوائض مالية لتمكين شركاتها الوطنية من التمرکز في أهم الأسواق الاستهلاكية في العالم. فالصين تبدو اليوم على استعداد للعمل في أي مكان، في ظل أية ظروف، والتعامل مع أي نظام، شريطة أن يكون الاستثمار مجزي من النواحي المادية والاستراتيجية.
2. فتح الأسواق الصينية أمام البضائع الأمريكية والأوروبية مقابل قيام دول الغرب بafساح المجال لنقل المزيد من التكنولوجيا الصناعية للصين. وعلى سبيل المثال، يقول بعض الاقتصاديين والمسؤولين الحكوميين الصينيين بأن السبيل الأمثل لتعديل الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة يكمن في قيام أمريكا بالسماح بتصدير التكنولوجيا المحظورة مقابل قيام الصين بفتح أسواقها أمام البضائع الأمريكية.
3. تشجيع الصينيين على زيادة الاستهلاك بهدف توسعة السوق الوطني ورفع مستوى الحياة بالنسبة للفرد، وزيادة اعتماد الصناعات الصينية على الأسواق الداخلية.
4. تشجيع عمليات الخلق والابتكار والبحث العلمي من خلال إقامة المزيد من مراكز البحوث والدراسات والجامعات، والتوسع في تدريس اللغات الأجنبية.
5. الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني وتدريب اللغة الإنجليزية بشكل خاص. وبسبب الاهتمام الكبير بهذه اللغة، فإن الصينيين الذين يتقنون التحدث بها يتجاوز عددهم اليوم، وإن كانت الغالبية من الأطفال، سكان أمريكا.
6. تمتين العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، خاصة الدول الأعضاء في منظمة دول جنوب شرق آسيا (بروناي، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، برما، كمبوديا، لاوس، وفيتنام)، إضافة إلى اليابان وكوريا الجنوبية. إذ على سبيل المثال، تجاوز عدد السلع التي يتم تصديرها اليوم فيما بين دول جنوب شرق آسيا والصين دون رسوم جمركية 7000 سلعة.

وهنا أود الإشارة إلى أن توجه الصين نحو التعاون مع دول الجوار بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية والهند بالتركيز على التجارة كان له أهمية كبيرة في مساعدة الدول الآسيوية عامة على تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة دون خسائر كبيرة ومعدلات بطالة مرتفعة، وذلك خلاف ما حدث في أمريكا ومعظم دول أوروبا. إذ بينما لم تستطع أمريكا حتى نهاية عام 2010 استعادة ما خسرت من نمو اقتصادي

بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية، استطاعت الصين خلال السنوات الثلاثة الأخيرة زيادة حجم ناجها القومي الاجمالي بما يزيد عن 20%.

## التوجهات الثقافية

إن التركيز الصيني الكبير على إظهار مدى ما حققوه من انجازات اقتصادية جعل القائمين على ترتيب زيارتنا يهملون الناحية الثقافية. إذ لم يفكروا في ترتيب زيارة لمتحف صيني نتعرف من خلالها على جانب من حياة الصينيين وتراثهم الثقافي. لكن بعد انتهاء جلسات الحوار في منتصف يوم 25 سبتمبر 2010، طلبنا من زملائنا الصينيين ترتيب زيارة للمدينة المُحرمة التي اكتسبت اسمها بسبب تحريم دخول الشعب إليها، بينما كانت مخصصة لإقامة العائلات الإمبراطورية التي حكمت الصين عدة قرون. وتبدأ المدينة بالساحة الحمراء حيث يرقد جثمان ماو تسي تونج، مؤسس الصين الحديثة. وفي تلك المدينة شاركنا آلاف الصينيين وغير الصينيين في الوقوف في صف طويل لزيارة ضريح الزعيم الصيني. كان هناك تمثال كبير وجميل يُظهر ماو بشكل مهيب تعلق وجهه ابتسامة كبيرة واثقة، وبعدها انتقلنا إلى غرفة أخرى حيث يرقد جثمان ماو محنطاً في نعش زجاجي جعل الرجل يصغر كثيراً في عيني، مما جعلني أتساءل عن سبب تحنيط الموتى وعرض جثثهم كتحف أثرية لمن يريد أن يتفرج عليها مقابل دفع رسوم زهيدة.

مررنا بعد ذلك على ساحات كبيرة وعدة قصور متشابهة من حيث التصميم لم يُسمح لنا أو لغيرنا بدخولها بسبب قدمها وهشاشتها، كما شاهدنا أيضاً حدائق صغيرة ولكن جميلة تتنوع فيها الأشجار المعمرة والنباتات والأزهار. وبينما كنا نتجول في تلك المدينة المترامية الأطراف، أخبرنا المرشد السياحي بأن آخر أبناء العائلة الإمبراطورية التي حكمت الصين، ابن أخ الإمبراطور الذي تنازل عن العرش في عام 1912، يتواجد في تلك المدينة بشكل مستمر.. بحثنا عنه حتى وجدناه. رجل تبدو عليه الهيبة والبساطة في آن واحد، يبلغ سنه كما أخبرني 65 عاماً، أجاب على بعض الأسئلة التي اقتنصرت على النواحي الشخصية، إذ قال بأنه لم يشارك في أفلام عن حياة الصين القديمة، ولا في أفلام وثائقية عن حياة عائلته، وأنه يعمل فناناً ويعيش على دخله من بيع لوحاته البسيطة التي كانت عبارة عن مخطوطات جميلة باللغة الصينية. كان الدليل السياحي يترجم الأسئلة التي وجهتها لآخر أفراد العائلة الإمبراطورية دون أن ينظر في عيني، وكأنه يرى في ذلك الرجل صورة الإمبراطور وهيئته التي اندثرت منذ قرن.

قمت مع الصديق سمير حباشنة في مساء ثاني يوم لنا في بيكين بنزهة ليلية بعد وجبة عشاء، استهدفت ممارسة رياضة المشي والتعرف على بعض معالم المدينة القريبة من الفندق. وحين وصلنا إلى تقاطع الشارع الذي سرنا عليه مع الشارع الرئيسي التالي، شاهدنا عمالاً يقومون بعزل زاوية التقاطع وسيارة

شحن كبيرة تقف بجانبهم.. سرنا في طريقنا غير معنيين بما كانوا يفعلون. بعد نصف ساعة تقريبا والمرور على معارض أكبر دور الأزياء والمجوهرات في العالم اكتشفنا منطقة حديثة وجميلة مخصصة للتسوق والمشاة فقط، وذلك على النظام الألماني الذي يجعل أسواق المدن الرئيسية مناطق مغلقة للسيارات وفضاء مفتوحا للمشاة.. كانت تلك المنطقة تعج بالشباب الصيني والسياح الأجانب الذين يبحثون عن وجبات طعام خفيفة وتحف تذكارية يحملونها لبلادهم. لاحظنا أن الغالبية العظمى من زوار السوق من الصينيين كانوا شبابا يشبهون في لباسهم ومشيتهم شباب أمريكا وأوروبا في مدن الغرب الرئيسية، ويأكلون في المطاعم الأمريكية سريعة الوجبات.

أما في المدينة المحرمة، فكانت الغالبية العظمى من الصينيين متقدمين في السن.. رجال ونساء بدت على وجوههم آثار التعرض طويلا للشمس.. كانوا على ما يبدو من العاملين في المزارع وربما في المناجم والمصانع المفتوحة. وهذا عزز قناعتني بنظرية نشرتها ضمن كتابي الأخير الذي صدر عن منتدى الفكر العربي هذا العام تحت عنوان: "الثقافة وأزمة الهوية العربية". نظرية تقول بأن الثقافة والهوية شيان متقاربان ولكن مختلفان من حيث الوظيفة والمرجعية، وأن من الممكن بلورة هوية وطنية قوية دون ثقافة وطنية جامعة. فزوار المدينة المحرمة كانوا يتطلعون إلى الإرث الإمبراطوري القديم وماو تسي تونج كرموز لهويتهم الوطنية، بينما يتطلع الشباب المتعلم والمُنعَم إلى الغرب كرمز لهوية ثقافية وثقافة بديلة.

من الأشياء الهامة التي أود الإشارة إليها هنا، توجه الصينيين بشكل غير عادي نحو المادة لدرجة جعلت الفنادق تُحاسب الزبائن على فجان القهوة أو الشاي الذي يصنعوه في غرف نومهم. إن الثقافة الصينية، وخلافا للمتعارف عليه، تقوم على المادة وليس على الروحانيات، إذ يتمنى الصيني لصديقه في عيد رأس السنة عاما جيدا يجني خلاله أموالا كثيرة، وليس الصحة أو السعادة أو طول العمر. ومن خلال الحديث مع المرشدين السياحيين والمرافقين والباعة في الأسواق اكتشفت أن معرفة شباب الصين بتاريخ وحضارات الغير من الشعوب شبه معدومة، وأن الجيل القديم من المثقفين كان أكثر معرفة بالثقافة العربية وتفهما للموقف العربي من جيل الشباب الذي سيتولى قيادة الصين في السنوات القليلة القادمة.

## الحركة العمرانية

تخلفت في بيكين لمدة يومين بعد سفر معظم الزملاء، قمت خلالهما بزيارة معهد الصين للدراسات الدولية مرة ثانية، وزيارة سور الصين العظيم ضمن رحلة سياحية عادية منحتني فرصة المرور في عدد من الأحياء الحديثة المكتظة بالفنادق، والتسوق في "سوق الحرير" الذي أنصح كل زائر لبيكين بزيارته. وفي



الطريق إلى السور الذي يبعد عن المدينة حوالي ساعتين بالسيارة ويبلغ طوله حوالي 7 آلاف كلم، رأيت مئات العمارات العملاقة تُبنى وقد اقتربت من الاكتمال، كما رأيت شبكة طرق ليس لها مثيل في العالم. وكما قالت لنا المرشدة السياحية، أقامت الحكومة الصينية 6 طرق دائرية حول العاصمة التي يبلغ عدد سكانها 18 مليون نسمة، وتعادل مساحتها مساحة بلجيكا. وفي داخل بيكين، رأينا شوارع ذات اتجاهين يبلغ عدد مسارب كل اتجاه ثمانية، بينما يبلغ عرض الرصيف على كل جانب حوالي 15 مترا. لذلك يقال أن نصف مشاريع البناء الجارية في العالم اليوم توجد في الصين، وأنها من المتوقع أن تقيم على مدى العقدين القادمين 20 ألف إلى 50 ألف ناطحة سحاب جديدة. ولهذا استهلكت الصين من الحديد والصلب في عام 2009 ضعف ما استهلكته الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي واليابان مجتمعة.

إلى جانب الترتيب المحكم للتنقلات وإدارة الجلسات وتفصيل الزيارة والحرص على الوقت، لاحظت اهتماما غير عادي بالنظافة وتخطيط المدن والحرص على إقامة الحدائق العامة وتجميل كل موقع على الطرق. وعلى سبيل المثال، أقامت الصين في مدينة بيكين عشرات الشوارع العريضة التي تخترق المدينة بخطوط مستقيمة تمتد مسافات تصل أحيانا 30 كلم. ليس هناك شك في أن فتح تلك الشوارع كلف ملايين الفقراء بيوتهم وذكرياتهم التي جرفتها معدات البناء وتجاوزتها قرارات قيادة مصممة على إقامة مدينة حديثة تصلح عاصمة لدولة عظمى. لكن الروح السائدة بين الناس الذين صادفناهم يغلب عليها الرضا عن النظام والاعتزاز بالإنجازات، وليس التباكي على الاطلال. فكثير من الشباب يقضي يومه كاملا في الشركة التي يعمل فيها، وأحيانا ينام في مكتبه ولا يعود لبيته إلا مرة كل بضعة أيام.

قمت مع الصديق سمير حباشنة بعد يومين بنفس الجولة السابقة، وكان الهدف في هذه المرة البحث عن مكان لتناول وجبة طعام خفيفة. وحين وصلنا إلى التقاطع الذي رأينا فيه عمالا يقومون بعزله، دهشنا بوجود نصب فني كبير يزيد ارتفاعه عن ستة أمتار، قام العمال بنصبه وغرس الأشجار والأزهار من حوله وتحويله إلى منتزه صغير ونظيف يبدو عمره سنوات وليس ساعات. ولقد علمت فيما بعد أن شركة صينية أقامت مبنى كبير من 15 طابق، يتحمل الهزات الأرضية القوية خلال 6 أيام فقط. هكذا تبني الصين وتعمر وتنمو، تحسب الثواني وليس الأيام، وتنجز في ساعات ما يحتاج في دول أخرى لسنوات. كل الإنجازات التي شاهدناها تمت بسرعة البرق، فالصينيون لا يعرفون إضاعة الوقت، ولا هدر الموارد، ولا المناكفات التي تعطل العمل وتضعف الإرادة.. ربما كانت شعوب جنوب شرق آسيا أكثر شعوب العالم وعيا بأهمية الوقت والعمل، وبأنها في سباق مع الزمن، وأن بإمكانها كسب الرهان وتحقيق ما تريد تحقيقه من إنجازات.

## الرهانات المستقبلية

الصين معجزة اقتصادية وعمرانية لا مثيل لها، وتراث ثقافي عظيم يتحول بسرعة إلى ثقافة مادية بحتة، بعيدا عن العواطف والروحانيات والمبادئ، حتى العودة للاهتمام بالفلسفة الكنفوشية تأتي اليوم للتأكيد على نقطتين أساسيتين دون غيرهما، واجب إطاعة السلطة، واعتبار مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد. لكن الأسئلة الكبرى التي تطغى على المشهد الصيني تبقى دون أجوبة: هل باستطاعة الصين الحفاظ على الأمن الاجتماعي دون الحفاظ على أمن الفرد؟ هل بإمكان الصين الاستمرار في كتابة فصل جديد كل يوم من فصول معجزتها الاقتصادية والتكنولوجية والعمرانية دون توفير الحرية السياسية والفكرية والسماح للشعب بالمشاركة في إدارة شؤون البلاد؟ هل بالإمكان الحفاظ على العدالة الاجتماعية والاشتراكية وقد أصبح لدى الصين أكثر من 130 بليونير معروفين عدا المتستترين خلف أسوار الخصوصية والكتمان؟ وكيف سيفكر الجيل القادم الذي يتقن الإنجليزية، فاللغة ليست وسيلة للتعبير والتواصل بين الناس فقط، بل وطريقة في التفكير أيضا؟ وهل سيكرث جيل يفكر بطريقة غريبة وينتمي لثقافة مادية فردية بأحوال الفقراء والبؤساء في بلاده؟ وهل سيسعى مثل ذلك الجيل لتوفير متطلبات بناء طبقة متوسطة في المجتمع؟ وهل بإمكان الصين أن تكسب ود واحترام شعوب العالم بناء على مواقفها الإنسانية وليس بسبب انجازاتها الاقتصادية والتكنولوجية فقط؟ وهل بإمكان الصين أن تبقى دولة تجارية دون أن تتحول إلى دولة قومية تدفعها المصالح لممارسة الاستغلال ضد الغير؟ وما هو دور الصين في مستقبل يشير بوضوح بالغ إلى تراجع الغرب الرأسمالي وانتقال مركز الثقل الاقتصادي بسرعة من الغرب إلى الشرق؟

تشير المعلومات المتناثرة التي تصدر بين الحين والآخر على شكل تصريحات صينية وردود فعل على مواقف أمريكية إلى أن الصين تراهن على مستقبل تراه في متناول يدها، وأنها تقوم برسم استراتيجية مرنة تركز على فرضيات أساسية، أهمها:

1. تراجع الغرب عامة وأمريكا خاصة.
2. تزايد الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد يوما بعد يوم.
3. استمرار النظم الدكتاتورية في معظم دول العالم الثالث، ودخول النظم الديمقراطية الغربية مرحلة الدفاع عن النفس بسبب ارتفاع معدلات البطالة واستمرار الأزمة الاقتصادية وصحوة النزعات العنصرية الكامنة لدى غالبية شعوبها، واتجاه تلك الشعوب نحو التفرقة ضد الأجانب والأقليات.
4. إمكانية حدوث ردود فعل أمريكية قوية إذا شعرت بأنها تواجه تحديات مصيرية، مما يستوجب الابتعاد عن كل شيء من شأنه إستثارة أمريكا ودفع الاضداد فيها لتوحيد صفوفهم.

5. أن "إدارة المزارع وليس حله" هي أفضل الطرق لاستغلال الفرص المتاحة بأقل التكاليف الممكنة، وأن الطرف القوي هو الأقدر على الاستفادة من إدارة النزاع في زمن تهيمن عليه المصالح.

يشير التاريخ إلى أن اليابان تحولت بسرعة إلى دولة قومية استعمارية بعد نجاحها في تحقيق تقدم اقتصادي وتكنولوجي كبير وللحاق بالعالم الغربي، إذ قامت بغزو كوريا في عام 1910 واحتلالها لمدة 35 سنة متواصلة، وغزو الصين واحتلال أراضيها في عام 1937. ولقد استمر الاحتلال الياباني للدولتين حتى عام 1945، لينتهي بهزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية واستسلامها. إن تحالف اليابان مع ألمانيا النازية وهزيمة ذلك التحالف في الحرب العالمية الثانية قضى على مطامع اليابان الإمبراطورية واجبرها على التراجع والتركيز على دورها كدولة تجارية. ومما ساهم في دفع اليابان نحو التمركز حول الذات والاقتصاد قيام أمريكا باحتلال جزء من أراضيها وحرمانها من تطوير قوة عسكرية ضاربة في مقدورها حماية مصالحها الاقتصادية والأمنية. لقد فرضت أمريكا على اليابان أن تصبح جزءا من استراتيجية دفاعية غربية استهدفت مواجهة التحديات السوفييتية وتوفير أدوات احتواء الماركسية والفكرة الاشتراكية. لكن أمريكا التي وضعت حدا لمطامع اليابان الإمبراطورية تقف اليوم شبه مشلولة، تعاني من أزمة اقتصادية طاحنة وأزمة ديون حادة، وشيوع حالات الفقر والبطالة، وحدوث صراع عقائدي وتمحور سياسي داخلي، والإنشغال بحروب خارجية مكلفة دون أمل في نصر قريب.

إن وقوع الغرب في أزمة اقتصادية عويصة يعطي الصين فرصة كبيرة لمواصلة السير على نهج البناء الاقتصادي والتقدم التكنولوجي الذي قطعت شوطا كبيرا نحو تحقيقه. وفي ضوء ما يتوفر لديها من فوائض مالية هائلة، وبسبب تراجع موقف دول الغرب عامة من قضية الديمقراطية، وعدم تردد غالبية تلك الدول في التعامل مع نظم حكم دكتاتورية عديدة في إفريقيا والشرق الأوسط، فإن الصين لن تجد صعوبة كبيرة في تحقيق طموحاتها الاقتصادية على الساحتين الإقليمية والعالمية. ومع تزايد الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد، سوف تزداد قوة الصين وثقتها بنفسها، مما سيجعلها لاعبا أساسيا على الساحة الدولية في مقدوره تحقيق الكثير من أهدافه وحماية مصالحه وفرض وجهة نظره على الغير في العديد من الحالات. وما دام الغرب في تراجع، والصين في تقدم مستمر، فإنه ليس لدى الصين سبب لاستفزاز أمريكا، ولا من مصالحها استثارة الأمريكيين ضدها. ولهذا نعتقد بأن الصين سوف تتحاشى دخول مواجهة مع أمريكا حتى بالنسبة لقضية تايوان. إن بإمكان كل شخص يتابع عملية إدارة الصين لعلاقتها مع أمريكا أن يدرك أن قضايا كوريا الشمالية وإيران وفلسطين وتايوان لا تزيد كثيرا عن كونها أوراق تفاوضية تعود على اللاعبين بفوائد كبيرة، بينما تعود على الأوراق بالتآكل. فالصين على سبيل المثال تنازلت عن موقفها الداعم لإيران حين

وافقت على فرض عقوبات اقتصادية على الجمهورية الإسلامية لتجنب غضب الكونجرس الأمريكي، كما أنها لم تحاول مد يد العون لكوريا الشمالية ومساعدتها على تطوير اقتصادها.. ناهيك عن موقفها المتخاذل تجاه قضية فلسطين وحقوق شعبها. لهذا نتوقع قيام الصين بتقديم تنازلات صغيرة بشكل متقطع لأمريكا كلما شعرت بأن الغضب الأمريكي يقترب من حافة المواجهة، وأن تقاوم محاولات جرّها للتدخل في حل أي من النزاعات الرئيسية في العالم.

من ناحية أخرى، نتوقع توسع مجالات التعاون العسكري والمخابراتي بين الصين وإسرائيل مقابل استمرار حصول الصين على تكنولوجيا السلاح. وكما أثبتت الوثائق السرية التي نشرتها ويكيليكس، قامت روسيا بالغاء صفقة سلاح كانت قد عقدها مع إيران مقابل قيام إسرائيل بتزويدها بطائرات بدون طيار، تماما كما قامت الصين بإرضاء أمريكا وإسرائيل والموافقة على قرار أممي بفرض عقوبات اقتصادية على إيران.. فالمصالح في عالم يطغى عليه التنافس الاقتصادي تدفع الدول المعنية للتضحية بالمبادئ. لكن المواجهة مع أمريكا قد لا تنتظر طويلا إلا إذا استمرت هيمنة المال على السياسة في أمريكا، فالمال ليس له وطن ولا هوية ولا دين ولا عقيدة سياسية ولا قضية اخلاقية أو إنسانية.. قضيته الوحيدة هي الكسب المادي على حساب كل ضحية بغض النظر عن جنسها وهويتها وعقيدتها. وما دامت الصين توفر للشركات الأمريكية فرصا جيدة للربح والتوسع، فإن ولاء رؤوس الاموال الأمريكية سيكون للصين وليس لأمريكا.

إضافة إلى ذلك، نتوقع مواصلة الصين لسياسة تمتمين العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار، بما في ذلك اليابان، وذلك من خلال تكثيف عمليات الاستثمار وتبادل السلع، والعمل على تحويل منطقة جنوب شرق آسيا وشرق آسيا إلى ورشة صناعية وسوق تجارية مترامية الأطراف تضم أكبر تجمع إنساني في العالم.. تجمع دولي تقف الصين في مركزه، وتشكل الدول الأخرى أطرافا في حالة انجذاب مستمر نحو المركز. وفي الواقع، بدأت عملية تحول مركز القوة في العالم، أي مركز الثقل الصناعي والمالي وحتى المعرفي من الغرب إلى الشرق، ولقد جاءت الأزمة الاقتصادية الأخيرة لتعزز ذلك التحول وتدفعه قدما إلى الأمام. فعلى سبيل المثال، كان نصيب الفرد في الصين من الناتج القومي الاجمالي مقارنة بأمريكا حين بدأت الصين مسيرتها التنموية في عام 1979 يعادل 1 إلى 25 فقط. اليوم، بعد ثلاثين سنة من التراكم الرأسمالي والنمو الاقتصادي، أصبحت النسبة 1 إلى 5. لقد استطاعت الصين خلال ربع قرن فقط أن تزيد حجم ناتجها القومي الاجمالي عشرة مرات، وهو شيء لم يحدث في التاريخ من قبل. وبينما تجاوزت طلبات براءات الاختراع المقدمة من الصين ألمانيا في عام 2007، فإن الطلبات المقدمة من الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية تجاوزت في عام 2008 الطلبات المقدمة من كافة دول الغرب. إضافة إلى ذلك، بينما تبدو

اقتصاديات الغرب عاجزة عن استئناف مسيرتها التنموية، تساهم الصين اليوم بحوالي 20% من النمو الاقتصادي العالمي. لذلك تشير توقعات شركة جولدمان ساكس إلى أن الاقتصاد الصيني سوف يتجاوز نظيره الأمريكي في عام 2027، علما بأنني أتوقع أن يحدث ذلك في حوالي عام 2025.

## التحديات المستقبلية

بالرغم من كل الانجازات العمرانية والصناعية والتكنولوجية التي حققتها الصين، وكل التوقعات الايجابية بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الصين تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالسكان، ومشاكل الأقليات العرقية والثقافية، وتعدد اللغات، وغياب الحريات العامة، واتساع فجوة الأجيال في ضوء تسارع عمليات التحول الثقافي والتقدم التكنولوجي، وتبلور مجتمع استهلاكي منفتح على الغرب، وارتفاع معدلات البطالة، وتلوث البيئة، واتساع الفجوة بين الفقراء والأثرياء وبين الريف والمدينة. فعلى سبيل المثال، بينما تساهم الخدمات الصحية وتحسن المستويات المعيشية في زيادة عمر الإنسان، تقوم سياسة تحديد النسل في الصين بخفض نسبة الشباب إلى كبار السن، مما يجعل عبء دعم المتقاعدين على الشباب كبيرا في المستقبل. من ناحية أخرى، من المتوقع أن تؤدي عمليات التحول الثقافي المتسارعة إلى تفتيت المجتمع الصيني إلى فئات اجتماعية ثقافية متنافرة، بينما يؤدي التراكم الاقتصادي إلى تجزئة المجتمع إلى طبقات اجتماعية اقتصادية متنافسة. أما فيما يتعلق بغياب الحريات العامة، فإن التاريخ يشير إلى أن من الصعب استمرار عمليات النمو والاستثمار دون توسعة هامش الحرية في المجتمع. إن للمال والمصالح استحقاقات لا يمكن أن تتنازل عنها، مما قد يؤدي إلى حدوث تصادم بين مالكي الثروة ورؤوس الأموال من ناحية، والمهيمنين على الحياة السياسية والفقراء من ناحية ثانية.

إن ما حققته الصين من نهضة اقتصادية يعتبر ثورة بكل المقاييس الاقتصادية والتاريخية، لكن النجاح في توزيع ثمار ذلك الإنجاز العظيم بشكل عادل على أفراد المجتمع، وضمان استمرار عملية التنمية والنمو، وإشراك الصينيين في عملية البناء فيحتاج لثورة ثقافية اجتماعية تشمل طرق التفكير والتنظيم والموافق والإدارة السياسية والاقتصادية ونظام القيم. أما حماية تلك الانجازات على المدى الطويل فتحتاج لثورة ثالثة في علاقات الصين الدولية ونظرتها لما هو قائم من ترتيبات ومنظمات ومؤسسات عالمية، واستيعابها لمسار عملية التطور والتحرر العالمية. لقد استطاعت الصين تحقيق التنمية الاقتصادية مع المحافظة على الاستقرار السياسي لمدة ثلاثة عقود متتالية، لكن نظرة قادة الصين لحيثيات عملية التنمية والاستقرار ومتطلباتها تغيرت كثيرا، مما جعل الشعارات القديمة تكتسب معاني جديدة وأهمية مختلفة بالنسبة لصانع القرار. وحيث أن الصين قطعت شوطا بعيدا على مضمار التنمية والنهضة دون الإخلال بالاستقرار

السياسي، فإن هناك احتمالاً كبيراً أن تنجح الصين في تحقيق المزيد من الانجازات الوطنية دون أن تتحول الثورة الثقافية الاجتماعية القادمة إلى ثورة سياسية غاضبة يغلب عليها العنف، وتعود إلى تعطيل الكثير من برامج التنمية والتغيير.

كانت نسبة سكان المدن في الصين حين قررت القيادة الصينية الانفتاح على العالم والتحول بعيداً عن الاشتراكية الماركسية في عام 1979 صغيرة جداً، عكست مدى الفقر والتخلف الذي عاشه الشعب الصيني آنذاك. بعد عشرة سنوات من النمو الاقتصادي والتنمية المجتمعية والتوسع العمراني، أصبح سكان المدن في عام 1990 يشكلون حوالي 25% من مجموع السكان. أما اليوم، فإن تلك النسبة تضاعفت تقريباً حيث وصلت 45% من السكان. وحيث أن المصانع تحتاج لمياه وطاقة وأراضٍ وعمال، وأن التقدم العلمي والتكنولوجي يزيد إنتاجية القطاع الزراعي والعامل الزراعي كثيراً في فترة زمنية وجيزة، فإن عشرات الملايين من الصينيين يتركون مزارعهم وقراهم كل عام وينتقلون إلى المدن بحثاً عن أماكن أفضل للعمل والسكن والتعليم والخدمات. ولهذا تقوم الصين بالتخطيط للوصول بسكان المدن إلى 70% من إجمالي السكان مع حلول عام 2030، أي نقل حوالي 400 مليون شخص من الريف إلى المدن خلال عشرين سنة. وتستدعي هذه الخطة بناء عشرات الملايين من الوحدات السكنية في المدن الكبيرة، وإقامة مئات المدن الصغيرة حول المدن الكبيرة، وتوفير ما تحتاجه تلك المدن من بنية تحتية ضخمة وشبكة مواصلات معقدة وخدمات اجتماعية وصحية وتعليمية ومالية متنوعة. ومما يزيد حجم التحديات التي تواجهها هذه الخطة، الحاجة لتوفير مئات الملايين من فرص العمل الجديدة في قطاعي الصناعة والخدمات لمئات الملايين من عمال لم يعرفوا العيش في المدن ولا القيام بأعمال صناعية وخدمية من قبل. وتشكل هذه النقلة بحد ذاتها ثورة اجتماعية ثقافية واسعة قد يكون من الصعب ضبطها والسيطرة على مسارها دون وقوع اضطرابات وأعمال شغب تتسبب في ردود فعل تقوم على كبت الحريات ومصادرة الكثير من حقوق الشعب.

هناك من يعتقد من المثقفين الصينيين والخبراء الأجانب أن بإمكان نظام الحكم الصيني ضبط عملية التحول الاجتماعي والثقافي القادمة دون الإخلال بحالة الاستقرار السياسي السائدة اليوم، وذلك كما حدث عبر مسيرة التنمية والنمو السابقة. وفي المقابل، هناك من يعتقد بأن تشابك القضايا وتعدد المشاكل وصعوبة التحديات، ومنها تسارع عملية الهجرة من الأرياف إلى المدن، وزيادة التلوث البيئي، وضعف نظم التأمينات الاجتماعية والخدمات الصحية، وارتفاع نسبة البطالة والفقر، وإكتظاظ المدن الرئيسية، والتفاوت الطبقي، واستفحال الفساد على المستويات المحلية، لا يمكن ضبطها والتعامل معها بإيجابية دون توفير هامش أكبر من الحرية. إن قيام الأرياف بغزو المدن يؤدي عادة إلى تريف المدينة وقيام ثقافة القرية بالتوسع على

حساب ثقافة المدينة، وذلك كما جرى ويجري في العديد من الدول العربية. وهذا من شأنه التأثير سلبا على عمليات التحول الاجتماعي والثقافي، بما في ذلك النشاطات العلمية والفكرية والفنية وعمليات التطوير التكنولوجي والبحث والعلمي.

قد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى تجربة كل من تايوان وكوريا الجنوبية بالنسبة لهذه القضية بالذات، إذ تشير تجربة البلدين إلى أن التقدم الهائل في عمليات التصنيع والتعليم وزيادة سكان المدن نتج عنه حدوث تحول واسع نحو الديمقراطية وإتاحة المجال لمشاركة الشعب في العملية السياسية. لكن ليس هناك شك في أن التحول نحو الديمقراطية في كل من تايوان وكوريا الجنوبية جاء في ظل هيمنة أمريكية دفعت قادة البلدين إلى السير في ذلك الاتجاه. لكن القيادة الصينية التي تغيب عن بلادها الهيمنة الأمريكية تصر على أن للصين تجربة خاصة تختلف عن التجربة الغربية عامة، وأنه لا بد من الحفاظ على خصوصية تلك التجربة. في المقابل، يمكن الإشارة إلى تجربة سنغافورة في التنمية، إذ على الرغم من أن الدخل الفردي في سنغافورة يزيد عن الدخل الفردي في أمريكا بمقدار الخمس تقريبا، وأن جميع سكانها مدنيين، وأنها انتقلت من دولة تعاني التخلف بكل أبعاده المجتمعية إلى دولة صناعية حديثة وثرية خلال فترة زمنية وجيزة، إلا أنها إدارت عملية التحول الثقافي والاجتماعي دون حاجة لديمقراطية، إذ لا يزال نظام الحكم في سنغافورة فردي إلى حد كبير.

أما الثورة الثالثة التي تحتاجها الصين فتشمل إعادة هيكلة علاقاتها بالغير من دول صناعية ونامية ومنظمات دولية ومجموعات اقتصادية. إن خصوصية نظام الحكم والإدارة الاقتصادية في الصين من ناحية، وتصميم القيادة الصينية على استمرارية تلك الخصوصية من ناحية ثانية، يجعل من الصعب على الصين أن تتعامل مع الغير انطلاقا من النظم والترتيبات الدولية القائمة اليوم، وهي ترتيبات نشأت في ظل الهيمنة الأمريكية وغياب الصين عن ساحة العمل الدولي. لهذا ستحاول الصين أن تستخدم ما لديها من قوة اقتصادية كبيرة وامتزادة لتعزيز تواجدتها في مختلف المنظمات الدولية والعمل في الوقت ذاته على تغيير القوانين والتفاهات التي تحكم عمل تلك المنظمات لتكون أكثر تجاوبا مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحياة في الصين، وأكثر قابلية لخدمة مصالحها. إن مما لا شك فيه أن ما حدث في الصين من تغيير وتحول في إدارة الاقتصاد والتنمية وطريقة المعيشة ومستوى التعليم قد تسبب في إحداث تغيير كبير في نظرة الغير للصين، مما يعني أن هناك احتمالا أن تتجاوب العديد من الدول النامية التي تتطلع للاستفادة من التجربة الصينية في الحكم والتنمية مع ما ستطالب به الصين من تغييرات في إدارة المنظمات الدولية. لكن من المؤكد أن تواجه جهود الصين هذه بمعارضة قوية من دول الغرب الصناعية التي تقف خلف النظام

العالمي الحالي وكانت المستفيد الأكبر منه على مدى نصف القرن الماضي. من ناحية ثانية، تحتم عملية تأمين حصول الصين على ما تحتاج إليه من مواد صناعية ومنتجات غذائية ومعادن إلى القيام بحماية المصادر الرئيسية التي تمدّها بتلك الأشياء. وهذا يتطلب سياسة جديدة تشمل الاقتصاد والتجارة والتبادل الثقافي والنشاط الإعلامي والشؤون العسكرية والمعونات المالية والفنية للغير من دول نامية، أي رسم استراتيجية شاملة ذات عناصر متكاملة تعمل في تناسق لخدمة أهداف متشعبة من بينها تأمين خطوط الملاحة البحرية والطرق التجارية وتعزيز الاستقرار في المناطق الحيوية. وهذا يعني أن الصين لن تقف عند حدود الدولة التجارية، بل ستكون مضطرة للتحويل إلى دولة قومية ذات سياسة تجارية.

إن سعي الصين لتحقيق أهدافها الاقتصادية دفعها لتشجيع شركاتها الوطنية للاستثمار في الخارج.. في دول نامية سعياً لتأمين مواد خام ومنتجات زراعية، وفي دول صناعية سعياً لغزو أسواق استهلاكية. وتعتبر القارتين الإفريقية والآسيوية أكثر مناطق العالم جاذبية للاستثمارات الصينية، فمن الكونغو والجزائر إلى فنزويلا، ومن السودان إلى كمبوديا وفيتنام، نلاحظ تسابق الشركات الصينية على الاستثمار في تلك البلاد، وقيام حكامها بالترحيب بالمستثمرين الجدد على أمل أن يساهموا في توطين النموذج الصيني في التنمية والإدارة السياسية والاقتصادية في بلادهم. ويقدر عدد المشاريع الاستثمارية التي أقامتها الصين حتى اليوم في مختلف مناطق العالم بحوالي 450 مشروعاً. وتتركز المشاريع الصينية أساساً حول بناء الطرق والسدود وشبكات المياه والكهرباء والبتروكيماويات، وذلك مقابل الحصول على عقود إستثمار طويلة الأمد لأراضٍ زراعية ومناجم ومصادر طاقة. لكن هناك بوادر قلق من نشاط الشركات الصينية في العديد من الدول الإفريقية والآسيوية، ومخاوف بأن يتحول الاستثمار الصيني إلى كابوس استعماري.

## العرب والصين

سألني بعض الزملاء في إحدى المحاضرات عن سبب انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كان يتمتع بمستوى رفيع من التقدم العلمي والصناعي ويملك قوة عسكرية ضاربة، وفشل التجربة المصرية في تأسيس نظام اقتصادي يقوم على رأسمالية الدولة كما فعلت الصين، وعما إذا كان المستقبل يُخبئ في طياته مصيراً للصين شبيهاً بمصير الاتحاد السوفييتي أو مصر. تشكل محاولة الإجابة على هذا السؤال تحدي فكري وعلمي كبير، لكنني أعتقد أن عناصر الإجابة واضحة ومن السهل تحديدها. ودون الدخول في تفاصيل سياسية وعقائدية أو اقتصادية، يمكن القول إن الصين لن تواجه نفس المصير، قد تتعرض لمشاكل عويصة تتسبب في إرباكها وتراجع معدلات النمو فيها، لكنها لن تنهار كما انهار الاتحاد السوفييتي، ولن تنتكس كما انتكست مصر. فالصين أكبر تجمع سكاني وإقليمي حافظ على وحدته السياسية والترابية وهويته الثقافية



عبر التاريخ، مما يقوي احتمالات حفاظه على الاستقرار. إن إهيار الاتحاد السوفييتي لم يأت بسبب فشل علمي أو تكنولوجي أو صناعي أو ضعف عسكري، وإنما أتى بسبب غياب الحريات، وعدم استفادة الشعب بالقدر المطلوب والممكن من الانجازات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية على شكل بضائع استهلاكية وخدمات، ونتيجة لمغامرة عسكرية انتهت بفشل ذريع على أرض أفغانستان تسببت في تدهور الحالة النفسية للجيش والشعب والحزب والنخبة الحاكمة، ودخول السوفييت في سباق تسلح مع أمريكا فاق طاقتهم الاقتصادية بكثير، والتعرض لحملة دعائية غربية مكثفة نجحت في تشكيك الشعب بنظام الحياة والحكم والاقتصاد في بلاده.

أما بالنسبة لمصر فإن الأسباب تعود لعوامل ثقافية تتعلق بالنظرة الدونية للعمل، وارتفاع نسبة الأمية، وتخلف نظم التعليم والتربية، ونزوع عامة الناس نحو الاتكالية واهدار الوقت. وعوامل سياسية تتعلق بغياب الحريات، وانتشار الفساد وغياب المسؤولية، وارتكاب القيادة السياسية أخطاء جسيمة أدخلتها في حروب لم يكن بإمكانها تحمل تكاليفها الباهظة. وعوامل اقتصادية وعلمية تتعلق بتخلف نظم الإنتاج والإدارة، وتدني الإنفاق على الأبحاث العلمية والتكنولوجية، وتواضع إنتاجية العامل المصري وضعف شعوره بالمسئولية تجاه العمل. وعوامل خارجية تتعلق بتجرؤ القيادة المصرية على بدء مسيرة تحررية تنموية واتخاذ مواقف مناهضة للاستعمار في عهد شهد عنفوان التوسع الإمبراطوري الأمريكي. وفوق ذلك كله، عدم وجود تنظيم حزبي وشعبي قادر على حماية النظام وله مصلحة في بقائه. في المقابل، نلاحظ أن لدى الصين حزبا قويا وملتزما، يتواجد أعضاؤه في كل الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ويشاركون في صنع القرار على مختلف المستويات، مما يجعلهم أصحاب مصلحة حقيقية في حماية النظام والعمل على تطويره باستمرار. بالرغم من ذلك، هناك احتمال أن تصاب الصين بعد حين بما أصاب اليابان من وهن سياسي، وتراجع في الحماس الوطني، وركود اقتصادي، شريطة أن يستمر الغرب في تحدياته الاقتصادية، وينجح في توفير العدالة الاجتماعية، ويواظب على الترويج للديمقراطية، ويستمر في جذب أفضل العقول واصحاب المواهب النادرة لبلاده.

كانت الصين خلال فترة الكفاح ضد الاستعمار الغربي والنضال من أجل التحرر الوطني دولة فقيرة تعاني من التخلف، ويقودها حزب يحمل أفكارا ثورية تؤمن بتحرير الإنسان والأرض من هيمنة القوة العسكرية واستغلال رأس المال، وهذا جعلها تغدو حليفا لشعوب العالم الثالث عامة بما في ذلك العرب، تشاركهم المظالم والطموحات. أما اليوم فإن الوضع مختلف تماما.. مشاغل الصين الأساسية ليست فكرية أو فلسفية، ومصالحها الأساسية ليست في الترويج لفكرة ثورية، بل في الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادية العالية، وغزو أسواق العالم الاستهلاكية، وتوفير مصادر ثابتة لما تحتاجه الآن وفي المستقبل من مواد خام

ومنتجات زراعية، والتطور إلى دولة يقوم الاقتصاد فيها على المعرفة. وفي ضوء هذه التطلعات والتوجهات، وجدت الصين نفسها تبتعد عن حلفائها وأصدقائها القدامى، وتعيد تقييم علاقاتها معهم على أساس ما يتوفر لديهم من موارد طبيعية ومواقع استراتيجية تساعد على تحقيق أهدافها الاقتصادية والأمنية بعيدة المدى.

بناء على ذلك، يصبح على العرب أن يساوموا الصين وغير الصين على ما لديهم من إمكانيات وموارد طبيعية وأسواق تحتاجها الدول الصناعية الغربية والآسيوية على السواء. أما عملية المساومة فتبدأ بقيام العرب بتحديد مصالحهم القومية وطموحاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ورسم خطة لحماية المصالح وتحقيق الطموحات. وهذا يتطلب القيام بحصر الإمكانيات مثل البترول والفسفات والأراضي الزراعية والثروات المالية والبشرية والقدرات الاستهلاكية، ووضعها على طاولة المساومات مع كل طرف من الأطراف المعنية بالتعامل مع العرب. وإذا كان بإمكان الصين الحصول على معارف تكنولوجية مقابل فتح أسواقها لصادرات أمريكا، فإن بإمكان العرب الحصول على أكثر من ذلك بكثير مقابل فتح أسواقهم وتوفير الطاقة البترولية والمعادن للدول التي تحتاج لمثل تلك السلع والأسواق، إذ لا توجد دولة واحدة في العالم على استعداد لمساعدة الشعوب النائمة وحمايتها لسواد عيونها.. إن على شعوب العالم الثالث أجمع أن تصحو من غفوتها وتأخذ زمام المبادرة، وتبدأ عملية التخطيط لنهضة وطنية شاملة، مستفيدة من تجارب الغير من دول، وفي مقدمتها تجارب الدول الآسيوية بما في ذلك التجربة الصينية.

تشير الأرقام المتعلقة باستهلاك الطاقة إلى أن استهلاك الصين ازداد بمقدار عشرة مرات منذ عام 1980، مما جعلها تتجاوز أمريكا في منتصف عام 2010. كما تشير الأرقام أيضا إلى أن استهلاك الصين من الطاقة سيبلغ حوالي 20% من الطاقة العالمية بعد عقدين. فهل بإمكان العرب استخدام أهم مادة استراتيجية في التاريخ لحماية مصالحهم وتحقيق نهضة تنموية شاملة في بلادهم؟ إن العرب يشكلون أكبر كتلة بشرية تجمعها وحدة الثقافة واللغة والدين والتاريخ، لكنها لا تزال مشتتة، تعاني من التجزئة والتخلف والتبعية وغياب الوعي وعدم القدرة على الاستفادة من تجارب الغير من الشعوب، وتقوم في الوقت ذاته بتبديد مواردها وما يُتاح لها من فرص. إن العرب بحاجة لصحوة ثقافية واجتماعية وسياسية تمكنهم من النهوض من كبوتهم التي طالت، وتأهلهم للقيام بدور دولي يتناسب مع إمكانياتهم المادية والبشرية وتراثهم الثقافي والعلمي. ودون ذلك، لن يكون للعرب مستقبل في المستقبل.

## ملاحظة أخيرة

تقودني قراءتي لما عاشته الصين عبر ربع القرن الماضي من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية إلى نتائج محددة تتعلق بطريقة تفكير النخبة السياسية الحاكمة وتوجهاتها على الساحة الدولية. أما زيارتي لتلك البلاد ومشاهدتي لبعض ما تم انجازه على أرض الواقع، فقد اقنعتني بأن لدى الصين قدرة هائلة على تحقيق معجزات اقتصادية وصناعية وعمرانية كان من الصعب تخيلها قبل عقود. ولقد جاءت تجربة الحوار مع مجموعة المفكرين والمثقفين الصينيين لتعزز قناعاتي بأن النخبة السياسية والاقتصادية الصينية تجاوزت كل الشعارات القديمة والمبادئ التي حالت سابقا دون انطلاقها لتحقيق التقدم بمفهومه العصري، وأنها تبنت المصلحية بكل أبعادها المادية أساسا لعلاقاتها الدولية ومواقفها من الغير.

لذلك يمكن القول أن العرب، وربما شعوب العالم الثالث عامة في طريقهم لخسارة الصين وما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي واستراتيجي على الساحة الدولية، مما يعني أن على الشعوب المغلوبة على أمرها أن تعتمد على أنفسها. إن الصين لم تتحول بالقدر الكافي حتى اليوم لتصبح جزءا من الطرف المعادي لطموحات تلك الشعوب، لكنها، وبكل تأكيد، لم تعد جزءا من الطرف المغلوب على أمره، ذلك الطرف الذي يعيش في مستنقعات التخلف والفقر والاستبداد والتبعية، ويتطلع لتنمية موارده واستعادة حريته وكرامته.. لذلك كان على هذا الجزء من العالم أن يصحو من سباته، ويأخذ زمام المبادرة، ويستخدم ما لديه من موارد طبيعية وبشرية ومصادر طاقة لتنمية بلاده وتحرير شعوبه، وتعزيز موقعه على الساحة الدولية.

د. محمد عبد العزيز ربيع

[www.yazour.com](http://www.yazour.com)